

تأثير الإصلاحات المصرفية لقانون النقد والقرض على القروض المتعثرة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2023/2009)

The impact of economic reforms of the Monetary and Credit law on non-performing loans in Algeria Econometric study during the period (2009/2023)

بن زبوشي وليد، * جامعة باجي مختار عنابة، الايميل: walidbenz911@hotmail.fr

عفيف هناء، جامعة باجي مختار عنابة، الايميل: afifhana23@gmail.com

Received: 11/ 12/ 2024

Accepted: 19/05/2025

Published: 03/06/2025

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تقييم أثر الإصلاحات البنكية ممثلة في قانون النقد والقرض (10/90) ولواحقه التشريعية على أداء القطاع البنكي في الجزائر ممثلا في حجم القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (2023/2009)، توصلت الدراسة باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ إلى قوة العلاقة بين إجمالي القروض المتعثرة وإجمالي القروض الممنوحة من جهة، وضعف فاعلية الإصلاحات البنكية في تقليص حجم القروض المتعثرة على المدينين القصير والطويل من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: قانون النقد والقرض، القروض المتعثرة، نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ.

Abstract: This study aims to evaluate the impact of banking reforms represented in the Monetary and Credit Law (10/90) and its legislative annexes on the performance of the banking sector in Algeria, represented in the volume of non-performing loans to the total loans granted during the period (2009/2023). The study reached, using the joint integration model and the error correction model, the strength of the relationship between the total non-performing loans and the total loans granted on the one hand, and the weakness of the effectiveness of banking reforms in reducing the volume of non-performing loans in the short and long term on the other hand.

Key words: Monetary and Credit Law, non-performing loans, joint integration model and error correction model.

JEL codes: G28 ; G32 ; C32.

Citation : Benzebouchi, w; Afif, H, (2025). The impact of economic reforms of the Monetary and Credit law on non-performing loans in Algeria Econometric study during the period (2009/2023), *Journal of economics studies and researches in renewable energies*, 12(1). 56-78

مقدمة:

يعد صدور قانون النقد والقرض (10/90) تحولا في مسار المنظومة البنكية في الجزائر وتغيرا في السياسات الاقتصادية المتبعة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، حيث أعطى حرية أكبر للبنوك في ممارسة وظائفها الأساسية (تعبئة

الادخار، توزيع القروض المختلفة، إرساء قواعد المنافسة بين البنوك، ووضع البنوك تحت سلطة بنك الجزائر ومعاملات القانون التجاري)، ثم تواصلت الإصلاحات للمنظومة المصرفية عقب إصدار العديد من الأنظمة والقوانين والتعليمات المكملة لقانون النقد والقرض، والتي تحمل في طياتها الكثير من القواعد والإجراءات المنظمة لعمل البنوك، حيث يرتبط بعضها بنظام المراقبة الداخلية، ومنها ما يتعلق بالسيولة ونسب الملاءة، ومنها ما يهتم بالاحتياطي الإجباري، ومنها ما يهتم بقضية القروض المتعثرة. إن وجود الديون المصرفية المتعثرة كأحد مخاطر العمل المصرفي، والتي لا يستطيع حتى المصرف الناجح تفاديها، ولكن تكون بنسب متفاوتة بين مصرف وآخر، تبعا لكفاءته وقدرته على المعالجة المبكرة لها، إلا أنه قد تتفاعل مجموعة من الظروف المتوقعة وغير المتوقعة، تؤدي إلى تحول هذه المخاطر المحتملة إلى مشكلة واقعية، لها مخلفات سلبية، ليس فقط على المصرف مانح القرض والمشروع الممول، ولكن أيضا على الاقتصاد الوطني.

تواصلت الأطر القانونية التي تنظم القطاع البنكي بغية الوصول إلى الأداء البنكي المستهدف، سواء كان على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، من خلال السعي إلى تقليص حجم القروض المتعثرة طوال فترة الإصلاحات البنكية التي أعقبت صدور قانون النقد والقرض، ولمدة تزيد عن العقدين من الزمن، وعليه نطرح السؤال الرئيسي: ما مدى تأثير الإصلاحات المصرفية لقانون النقد والقرض على القروض المتعثرة في الاقتصاد الجزائري؟ تدرج تحته الأسئلة الفرعية التالية: ما هي مبادئ قانون النقد والقرض، ثم أسباب وماهية التعديلات المختلفة عليه؟ ما مفهوم القروض المصرفية المتعثرة وتأثيراتها المختلفة (على المستوى الجزئي والكلي)؟ هل يمكن تحديد العلاقة بين إصدار القوانين التعديلية على قانون القرض والنقد (كمتغير كمي)، وحجم القروض المتعثر (كمتغير كمي)، على المديين القصير والطويل؟ ما مدى مساهمة برامج الإصلاح المصرفي في النهوض بهذا القطاع، من خلال السيطرة على حجم القروض المتعثرة؟

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف على أهم التشريعات المتخذة لترقية القطاع المصرفي الجزائري ممثلة في قانون النقد والقرض (10/90) والتعديلات المكملة له من وأوامر، لوائح وتعليمات. والتعريف بمفهوم القروض المتعثرة، وتأثيراتها المختلفة، وأيضاً الكشف عن وجود طبيعة واتجاه العلاقة بين تطور حجم القروض المتعثرة وحجم إجمالي القروض الممنوحة في الجزائر، بالإضافة إلى تحديد أثر إصدار القوانين التعديلية على قانون القرض والنقد على حجم القروض المتعثرة للفترة 2009/2023 باستخدام الأساليب القياسية كالتكامل المشترك واختبارات الاستقرار واختبارات السببية ونماذج تصحيح الخطأ. وتقييم جدوى القانون الأساسي للنقد والقرض والتعديلات المصاحبة عليه في المديين القصير والطويل.

أولاً: الجانب النظري من الدراسة

بعد صدور قانون النقد والقرض (10/90) حجر الأساس للإصلاحات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وتكييف القطاع المالي الجزائري مع متطلبات النظام المالي الدولي، وتالت التعديلات على هذا القانون من لوائح وأوامر وتشريعات لمواكبة التغيرات السريعة العالمية في القطاع المالي عامة والقطاع البنكي خاصة، ولعل مراقبة حجم القروض المتعثرة من إجمالي القروض الممنوحة تعتبر مؤشر جيد وبسيط لتحليل جدوى هذه القوانين والإصلاحات.

1- الإصلاحات البنكية لقانون النقد والقرض:

أعاد القانون المتعلق بالنقد والقرض (10/90) المؤرخ في 14 أبريل 1990 التعريف كلية بهيكل النظام المصرفي الجزائري، ومن مميزات هذا القانون أنه: جعل هيكل النظام المصرفي أرضية لعصرنته، كما أعطى للبنك المركزي استقلاليتيه وأزال كل العوائق أمام الاستثمار الأجنبي (محمود، 2000، صفحة 142/141)، كما كان يهدف إلى إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك، ومحاربة التضخم ومختلف أشكال التسيّيات، ووضع نظام مصرفي فعال في تعبئة وتوجيه الموارد، وعدم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين في منح القروض (اللطيف، 2004، صفحة 54/53).

تتمثل بنود الإصلاح لقانون النقد والقرض:

- بنك الجزائر وصلاحياته: استقلالية البنك المركزي عن السلطات الحكومية، وأصبح يحمل اسم بنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

- وحدة واستقلالية السلطة النقدية: تمركزت سلطة ضبط النقد عند البنك المركزي المتمثل في مجلس النقد والقرض، بحيث تحال إليه صلاحيات إصدار القرارات النقدية التي تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية، بعد أن كان دوره الرئيسي يتمثل في إصدار النقود لتغطية عجز الخزينة (طرش، 2015، صفحة 156).

- فصل الدائرة النقدية عن الدائرة المالية: جاء قانون النقد والقرض بمبدأ مهم يخص توقف البنك المركزي عن تمويل عجز الخزينة عن طريق الإصدار النقدي (مجدوب، 2012، صفحة 90/88).

- فصل الدائرة النقدية عن الدائرة الحقيقية: أي استقلالية القرارات النقدية عن القرارات المالية بحيث تطبق القرارات المالية بناء على أهداف السياسة النقدية المحددة مسبقا من طرف سلطة النقد المتمثلة في بنك الجزائر (عياش-قويدر، 15/14 أبريل 2004، صفحة 21).

- فصل ميزانية الدولة عن دائرة القرض: بتحديد 15 سنة كفترة قانونية لتسديد ديون الخزينة التي أخذت في شكل تسبيقات على بنك الجزائر، كما أوكلت مهمة تمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل إلى البنوك التجارية عن طريق الإقراض (طلحاي و مداني، 2019، صفحة 81).

1-2- تعديلات قانون النقد والقرض:

- صدور الأمر (01/01) المعدل والمتمم والمكمل لأحكام القانون (10/90) والصادر بتاريخ: 27 فيفري 2001، والمتعلق بإدارة ورقابة بنك الجزائر وتعزيز استقلالية السلطة النقدية لبلوغ هدفين هما (مجدوب، 2012، صفحة 15):

- التمكن من خلق انسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر.

- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية قصد إرساء الاستقلالية النقدية، بحيث يتمثل مجلس الإدارة في الهيئة التي تشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي، وأوكلت إليها مهمة الرقابة.
- صدور الأمر (11/03) في: 26 أوت 2003 إثر أزمته الخليفة والبنك الصناعي التجاري من أجل الوقوف على الثغرات في النظام البنكي الجزائري وظهور حجم الضعف الذي يعاني منه في ظل التطورات الاقتصادية (رحماني و مسمش، 07/06 جوان 2005، صفحة 21)، ولقد جاء هذا القانون ليعمق الفصل بين مصالح الهيئات القائمة على تسيير الشؤون النقدية المتمثلة في مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض في مجال سياسة الصرف والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع، وقد استحدث هذا القانون هيئة رقابية لمتابعة نشاطات البنك، يعد هذا القانون مثابة نقطة تحول ذات بعد إيجابي يتمثل في توضيح شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيرى البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات، كما يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية.
- صدور الأمر (04/10) في: 26 أوت 2010 يركز على ثلاث نقاط أساسية (خزندار، 2009، صفحة 180):
- تنظيم الأنشطة البنكية.
 - توسيع صلاحيات بنك الجزائر لتشمل توجيه ومراقبة الحركة النقدية بكل الوسائل الملائمة.
 - تفعيل آليات الرقابة البنكية.
 - ضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلايته.
 - أهمية النظام العام النقدي في أداء الاقتصاد الوطني في المحافظة على التوازنات الداخلية.
 - تعزيز حماية مصالح الدولة من خلال المساهمة الوطنية في رأس مال أي بنك أو مؤسسة مالية برأسمال لا يقل عن 51%.
- نظام رقم (01/14) مؤرخ في: 14 فيفري 2014 يهدف هذا النظام إلى تحديد نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، فيموجبه البنوك ملزمة باحترام بصفة مستمرة معامل أدنى للملاءة قدره 6,0 % بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة، ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر القروض غير العاملة أو المتعثرة (Kerroumi, 2020, p. 37).
- التعديل (10/17) بتاريخ 11 أكتوبر 2017 فبعد أزمة انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية فرضت الظروف الاقتصادية العالمية البحث عن أدوات تمويل حديثة، فوجدت الخزينة العمومية نفسها بحاجة إلى تمويل يفوق 500 مليار دينار جزائري، فاعتمدت السلطة النقدية أداة التمويل غير التقليدي عن طريق إصدار التعديل على قانون النقد والقرض بتاريخ: 11 أكتوبر 2017، ينص على السماح للخزينة بتعبئة تمويلات استثنائية ذات طابع انتقالي لا يتعدى الخمس سنوات (خالد، 2018، صفحة 202)، غير أن هذا التعديل ينطوي على العديد من المخاطر فهو بمثابة تراخيص حديثة

لطباعة للقرود والتي سينجر عنها ارتفاع في معدلات التضخم وتراجع للقدرة الشرائية للدينار الجزائري، حيث سجل معدل التضخم متوسطا يدور حول 5,7% خلال العام 2017 (طلحاوي و مداني، 2019، صفحة 82).

- نظام رقم (01/18) مؤرخ في: 30 أفريل 2018 تم إصدار هذا القانون لتوضيح طبيعة المبالغ والودائع التي لا تعتبر ودائع شبيهة قابلة للاسترداد، والتي تشمل (Kerroumi, 2020, p. 38):

- الودائع غير الاسمية من غير المبالغ المستحقة الممثلة لوسائل الدفع المصدرة من طرف البنوك.
 - الودائع الواردة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
 - ودائع الموظفين المساهمين والودائع التي تحصل فيها المودع (بصفة فردية) على شروط معدلات فوائد امتيازيه ساهمت في تدهور الوضعية المالية للبنك.
 - ودائع الإدارة المركزية والمحلية وصناديق التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد ومؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والودائع الاستثمارية للبنوك المرخص لها بممارسة هذه العمليات.
 - الودائع بالعملة الصعبة المعاد بيعها لبنك الجزائر وودائع شركة ضمان الودائع المصرفية.
- كما تم في هذا النظام تحديد الحد الأقصى للتعويض الممنوح لكل مودع والذي قدر بمليوني دينار جزائري على مجموع ودائع نفس المودع مهما كان عدد الودائع والعملة الصعبة المعنية.

2- القروض المتعثرة:

تعرف القروض غير العاملة بأنها القروض التي لم تعد تحقق للبنك أي إيرادات من الفوائد، أو القروض التي يضطر البنك لجدولتها بما يتوافق والأوضاع الحالية للمقترض (Peter_Rose, 2002, p. 118)، وقد تم ربط موضوع التعثر بنسبة احتمال عدم مقدرة البنك على تحصيل القروض، حيث عرفت (جبارة، 1994، صفحة 23) بأنها القروض البنكية التي لا تتعدى احتمالية استردادها 51%.

يتم اعتبار القرض متعثر من طرف إدارة البنك بعد دراسة المركز المالي للعميل وضمانات الدين، عندما يصل إلى درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة (صبري_حسن_نوفل، 2000، صفحة 20)، كما ينظر إلى القرض المتعثر بأنه القرض الذي وصل إلى مرحلة صار وضعه فيها غير متوافق مع الشروط الواردة في اتفاقية القرض الأصلية (Jack_Rodman, 2002, p. 22).

الآثار المترتبة عن القروض المتعثرة:

لعل أهم الآثار الناجمة عن تعثر القروض البنكية التالي (الجبار و عفراء_هادي_سعيد، 2016، صفحة 376):

- انخفاض الملاءة المالية للبنك مما يزيد من احتمالية تعرضه لما هو أسوأ كالعسر المالي أو حتى الإفلاس.
- نقص في سيولة البنوك مما يجعلها عاجزة عن الوفاء باستحققاتها الآتية أمام دائنيها.

- انخفاض جودة أصول موجودات البنك التجاري حيث أصبح أصوله غير مدرة للعوائد، بمعنى انخفاض العائد على الأصل.

- الحد من قدرة البنك على منح تمويلات جديدة.

كما ينجم عن القروض المتعثرة خسارة رأسمالية مباشرة للبنك باعتبارها ديون معدومة، لأن البنك يفقد رأس المال (أي أصل الدين) والفوائد المستحقة عليه، هذا بالإضافة إلى تكاليف أخرى لا تظهر بشكل مباشر مثل: المصروفات الإدارية الزائدة، الإضرار بسمعة البنك، تكلفة الفرصة البديلة بتضييع فرص إقراض أو استثمار أفضل (بورديمة و مريم، 2022، صفحة 169).

ثانيا-الجانب التطبيقي من الدراسة

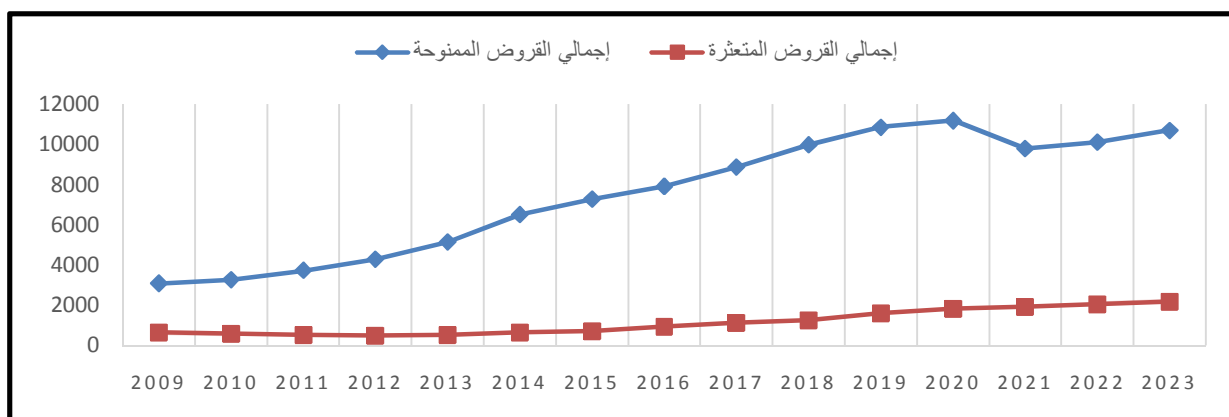
في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من متغيرين واللذان يمثلان جانب المدخلات: إجمالي القروض المتعثرة سنويا كمتغير تابع لإجمالي القروض الممنوحة سنويا كمتغير اقتصادي مستقل، أما عن جانب المخرجات القابلة للتحليل: من جداول وأشكال، سوف نستعين ببرنامج "EViews9".

1-تحديد متغيرات النموذج ودراسة خصائصها:

سنحاول من خلال هذا العنوان معرفة ما إذا كانت هناك علاقة كمية بين نمو الحجمين الإجماليين للقروض المتعثرة والقروض الممنوحة، مع تحديد اتجاه هذه العلاقة، ثم نقوم باختبار استقرارية السلسلتين الزميتين.

1-1-التعريف بالمتغيرات:

في هذه الدراسة كمرحلة أولى: نستخدم نموذج من متغيرين للفترة 2009-2023 (worldBank, 2024) PNP تمثل سلسلة إجمالي القروض المتعثرة سنويا، TPA تمثل سلسلة إجمالي القروض الممنوحة سنويا.



الشكل رقم (1): التمثيل البياني لمتغيري الدراسة

في مرحلة ثانية: تحديد وجود الارتباط بين المتغيرين ومدى قوته، باستعمال مصفوفة الارتباط.

الجدول 1: مصفوفة الارتباطات

	PNP	TPA
PNP	1.000000	0.878108
TPA	0.878108	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج 9 EViews

ارتباط متغيري الدراسة يصل إلى 87.81%، أي درجة تأثير أحدهما على الآخر جد معتبرة، كما أن هذا الارتباط طردياً فأي زيادة في حجم المتغير المستقل تؤدي إلى زيادة في حجم المتغير التابع.

1-2- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين:

ارتباط متغيري الدراسة يصل إلى 87.81%، أي درجة تأثير أحدهما على الآخر جد معتبرة، كما أن هذا الارتباط طردياً فأي زيادة في حجم المتغير المستقل تؤدي إلى زيادة في حجم المتغير التابع.

الجدول 2: العلاقة السببية بين متغيري الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/30/24 Time: 09:44			
Sample: 2009 2023			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TPA does not Granger Cause PNP	13	6.70513	0.0195
PNP does not Granger Cause TPA		0.13566	0.8751

المصدر: مخرجات برنامج 9 EViews

بالنظر إلى حالة التغير في PNP لا يسبب التغير في TPA، فإننا الاحتمال المقابل لإحصائية Fisher أكبر بكثير من مستوى المعنوية 5% (Prob = 0.875)، وهذا يدل أن تغير إجمالي القروض المتعثرة لا يسبب التغير في إجمالي القروض الممنوحة. أما بالنسبة لحالة التغير في TPA لا يسبب التغير في PNP، فإن الاحتمال المقابل لإحصائية Fisher أصغر من مستوى المعنوية 5% (Prob = 0.019)، وهذا يدل على أن التغير في إجمالي القروض الممنوحة يسبب التغير في إجمالي القروض المتعثرة. وعليه يمكن قبول الفرضية الأولى ورفض الثانية فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من إجمالي القروض الممنوحة إلى إجمالي القروض المتعثرة، وبالتالي القروض الممنوحة الإجمالية تمثل المتغير المستقل والقروض المتعثرة تمثل المتغير التابع، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$(PNP_t) = \alpha + \beta (TPA_t) + \varepsilon_t$$

1-3- دراسة استقرارية السلسلتين الزميتين:

يؤدي استخدام سلاسل زمنية غير مستقرة في تقدير العلاقات الاقتصادية إلى نتائج خاطئة، كما عرفه كل من Granger و Newbold بالانحدار الزائف بالانحدار الزائف، لذا لابد من التأكد من سكون السلاسل الزمنية محل الدراسة (Cadoret

(Jenkins–Box للنتيجة، إذا تذبذبت حول
وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن (GitCE, 1990, p. 282) .

ولاختبار استقرار سلسلة زمنية ما يوجد عدة أدوات إحصائية نذكر منها على الخصوص (بروك_داودي و بوعسلة_رشيد،
2022، صفحة 262):

أ/ اختبار ديكي فولر البسيط (Bresson & pirotte, 1995, p. 419): يبدأ هذا الاختبار بنموذج الانحدار الذاتي من
الدرجة الأولى (AR(1)، وهو يكتب من الشكل: $Y_t = \phi Y_{t-1} + U_t$.

حيث U_t هو الخطأ العشوائي (مع الشرط أن يكون ذو تباين ثابت ووسط حسابي معدوم). ويطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة
نحصل على الصيغة التالية: $\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + U_t$

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases} \text{ لتصبح فرضية العدم على الشكل التالي:}$$

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير ثلاث صيغ للانحدار تتمثل في (Lardic._S. & V._Mignon, 2002, p. 136):

- نموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام: $\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + bt + C + U_t$

- نموذج السير العشوائي مع إدخال الحد الثابت: $\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + C + U_t$

- نموذج السير العشوائي البسيط، بدون حد ثابت ولا اتجاه عام: $\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + U_t$

وإذا تحققت فرضية العدم $\{H_0 : |\phi| = 1\}$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة تكون غير مستقرة، مع العلم أن هذا
الاختبار لا يصلح إلا في حالة نموذج من الشكل (AR(1)، ولهذا نلجأ إلى استخدام اختبار أكثر تطوراً ودقة.

ب/ اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey fuller): لا يأخذ اختبار ديكي فولر البسيط احتمال ارتباط
الأخطاء بعين الاعتبار (Johnston._J. & J._Dinardo, 1997, p. 226)، لذلك فإن اختبار ديكي فولر المطور
(ADFTest1981) عمل على إدراج هذه الفرضية، إن اختبارات ADF تعتمد على التقدير بواسطة المربعات الصغرى
للنماذج الفرضية وعلى الفرضية $(H_1 : |\phi| < 1)$ (عبد_القادر_محمد_عبد_القادر_عطية، 2007، صفحة 257)، ولاختبار
هذه الفرضية نقوم بتقدير ثلاث صيغ للانحدار تتمثل في:

- نموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام (Constant, Linear Trend):

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + C + bt + U_t$$

- نموذج السير العشوائي مع إدخال الحد الثابت (Constant): $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + C + U_t$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + U_t : (\text{None}) \text{ البسيط العشوائي}$$

ويمكن تحديد الفجوات الزمنية المناسبة (درجة تأخير السلسلتين (p)): وذلك بأخذ أكبر قيمة لمعيار المعقولية العظمى Log Likelihood، أو أخذ أدنى قيمة للمعيارين: Schwarz و Akaike، حيث يعمل البرنامج ألياً على اختيار الفجوة الزمنية $(P = 3)$.

إن درجات تأخير السلسلتين $(P = 3)$ أكبر من الصفر، فاختبار (ADF Test) هو الملائم لهذه السلسلتين كما يوضح الجدول التالي:

الجدول 3: نتائج اختبار استقرارية السلسلتين

	PNP			TPA		
	ADF test statistic	Test critical : 5 % level	Prob	ADF test statistic	Test critical : 5 % level	Prob
Constant, Linear Trend	-2.888671	-3.791172	0.1944	-0.746166	-3.791172	0.9461
Constant	-2.521533	-3.175352	0.1366	-1.149675	-3.098896	0.6640
None	4.209752	-1.968430	0.9998	0.907366	-1.970978	0.8914

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9

نلاحظ أننا لقيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة لكل من متغيرة PNP ومتغيرة TPA، في النماذج الثلاث أي نقبل فرضية عدم التدل على وجود الجذر الأحادي وذلك عند مستوى المعنوية 5%، أي أن السلسلتين غير مستقرتين. بنفس الكيفية سنحاول اختبار جذر الوحدة للسلسلتين وذلك بالاعتماد على الفروق من الدرجة الأولى للمتغيرتين، وهذا بعد تحديد عدد التأخيرات اللازمة $(P = 3)$ ، ومنه نستخدم ADF Test، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار الاستقرارية بعد إجراء الفرق الأول

	D(PNP)			D(TPA)		
	ADF test statistic	Test critical : 5 % level	Prob	ADF test statistic	Test critical : 5 % level	Prob
Constant, Linear Trend	1.621196	-4.008157	0.9998	-2.607182	-3.875302	0.2836
Constant	-2.038702	-3.119910	0.2688	-2.409593	-3.119910	0.1577
None	-1.021374	-1.970978	0.2596	-1.616435	-1.970978	0.0977

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9

السلسلتان الزمنيةتان وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى غير مستقرتان ولا تخلوان من الجذر الأحادي، لذلك ومرة أخرى وبنفس الكيفية سنحاول اختبار جذر الوحدة للسلسلتين وذلك بالاعتماد على الفروق من الدرجة الثانية للمتغيرتين، وهذا بعد تحديد عدد التأخيرات اللازمة ($P = 3$)، ومنه نستخدم (ADF Test)، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار الاستقرار بعد إجراء الفرق الثاني

	DD(PNP)			DD(TPA)		
	ADF test statistic	Test critical : 5 % level	Prob	ADF test statistic	Test critical : 5 % level	Prob
Constant, Linear Trend	-6.128825	-3.933364	0.0029	-4.460160	-4.107833	0.0333
Constant	0.735446	-3.259808	0.9844	-2.871228	-3.175352	0.0803
None	-1.229265	-1.982344	0.1862	-4.066440	-1.974028	0.0007

– المصدر: مخرجات برنامج EViews 9 –

نقوم بتقدير صيغة الانحدار المستقر للسلسلتين الزميتين بواسطة المربعات الصغرى من بين الصيغ الثلاثة باعتماد إحصائية $T_{Student}$ ، وعند مستوى المعنوية 5 %، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): نتائج اختبار ADF لكل من الثابت والاتجاه العام بعد إجراء الفرق الثاني

DD(PNP)	Coefficient	Prob t-Statistic	DD(TPA)	Coefficient	Prob t-Statistic
Constant, Linear Trend	<i>C</i>	$0.0156 < 0.05$	Constant, Linear Trend	<i>C</i>	$0.0648 > 0.05$
	لا تختلف معنويا عن الصفر			تختلف معنويا عن الصفر	
	@TREND	$0.0219 > 0.05$		@TREND	$0.0558 > 0.05$
Constant	لا تختلف معنويا عن الصفر		Constant	لا تختلف معنويا عن الصفر	
	<i>C</i>	$0.2795 > 0.05$		<i>C</i>	$0.7684 > 0.05$
	تختلف معنويا عن الصفر			تختلف معنويا عن الصفر	

– المصدر: مخرجات برنامج EViews 9 –

باعتماد إحصائية $T_{Student}$ ، وعند مستوى المعنوية 5 %، وجدنا أن السلسلة الأولى من النوع: نموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام، بينما السلسلة الثانية من النوع: نموذج السير العشوائي البسيط (دون حد ثابت واتجاه عام)، وبالتالي السلسلتان الزمنيةتان وبعد إجراء الفروق من الدرجة الثانية أصبحتا مستقرتان وتخلوان من الجذر الأحادي.

2- طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ:

إذا ما تطلب جعل السلسلة الزمنية X مستقرة، أن نقوم بإجراء "d" من الفروق عليها، نقول أنها متكاملة من الرتبة "d".

ومن هنا نستطيع القول: أن كل متغير على حدا يعتبر متكامل من الدرجة الثانية طالما أن الفرق الثاني لكل منهما متكامل من الدرجة الصفر أي:

$$TPA \rightarrow I(2) \quad PNP \rightarrow I(2)$$

$$D(PNP) \rightarrow I(1) \quad D(TPA) \rightarrow I(1)$$

$$DD(PNP) \rightarrow I(0) \quad DD(TPA) \rightarrow I(0)$$

1-2- مفهوم التكامل المتزامن:

من النادر في التطبيقات الرقمية في الاقتصاد الكلي أن نجد سلاسل زمنية مستقرة، بسبب علاقات الترابط بين المشاهدات المتتالية في هذه السلاسل الزمنية (حالات العينات الصغيرة بالخصوص)، أضف إلى ذلك أن بعض هذه المشاهدات المأخوذة بشكل عشوائي لها توجه مشترك، لذا قام Yule بفحص الترابط بين سلاسل زمنية لا تربط بينها أي علاقة، كالتالي:

السلاسل الزمنية A، الضجيج الأبيض من الشكل I(0).

تفاضلها الأول B، الضجيج الأبيض من الشكل I(1).

تفاضلها الثاني C، الضجيج الأبيض من الشكل I(2).

حيث أعطت نتائج دراسة الارتباط باستعمال معامل التحديد R^2 ، ارتباط قوي وذو معنوية عالية إحصائياً، وأن السلاسل الزمنية لها علاقة قوية فيما بينها، هذا كله في حالات (C) و (B)، فاستنتج أن معامل التحديد R^2 في حالات السلاسل الزمنية غير المستقرة، لا يمكن أن نأخذه بعين الاعتبار.

ومنه قام كل من Granger و Newbold (1974) بإعادة دراسة المشكلة التي أثارها Yule، وتوصلا إلى أنه إذا لم تكن الأخطاء من الشكل ضجيج أبيض I(0) فيجب التركيز على إحصائية (DW) Durbin – Watson، واقترحا أنه لتمييز التعديل الخاطئ ولتجنب النتائج المضللة يجب أن يكون $(R^2 > DW)$ ، وفي سنة 1989 أثبت الثنائي Engel-Granger أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ (ECM) (أحمد، 2007، صفحة 123/121).

أ/ إختبارات التكامل المشترك لـ أنجل غرانجر: لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التاليتين:

- الشرط الضروري للتكامل المشترك: يجب أن تكون السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة.

- تقدير العلاقة في المدى الطويل: ثم نقوم بتقدير العلاقة بواسطة المربعات الصغرى بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى البعيد، ولكي نقبل وجود تكامل مشترك يجب أن تكون بواقي النموذج المقدر مستقرة من الدرجة صفر (BOURBONNAIS, 2003, p. 283).

ب/ نموذج تصحيح الخطأ (ECM): هناك دوما إمكانية لتطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، إذا كانت السلاسل الزمنية لظاهرة اقتصادية تتصرف بخاصية التكامل المشترك، حيث نستعمل هذا النموذج في الغالب للتوفيق بين السلوك القصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، على أساس أن هذه العلاقات تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من التوازن (أو وضع استقرار)، قد تنحرف في طريقها لهذا الوضع المستقر عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، لكن لا يطلق عليها صفة الإستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل (عطية، 2005، صفحة 686).

بالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنها من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد يأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن قيمته التوازنية، يمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن، ويتم تصحيح (أو تعديل) هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ (العبدلي، 2007، صفحة 8). تأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل، كما يلي (BOURBONNAIS، 2003، صفحة 284):

- نقوم بتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل: بواسطة المربعات الصغرى العادية

- علاقة قصيرة المدى: نقوم بتقدير علاقة النموذج الديناميكي بواسطة المربعات الصغرى العادية

$$Def = \varepsilon_t = y_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta}x_t$$

β_2 يمثل معامل سرعة التعديل نحو التوازن، وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل (في الأجل القصير) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن يكون هذا المعامل سالبا لأنه يشير للنسبة التي تتجه بها العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل (عطية، 2005، صفحة 688).

2-2- تعيين علاقة القروض المتعثرة بإجمالي القروض الممنوحة في الأجل الطويل:

كلا المتغيرين PNP و TPA كما سبق متكامل من الدرجة الثانية (وبالتالي الشرط الضروري للتكامل المشترك محقق)، لذا وباستعمال منهجية Engle and Granger، نقوم بتقدير انحدار العلاقة طويلة الأجل كما يلي:

$$PNP = \alpha + \beta TPA + \varepsilon$$

الجدول رقم (7): نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل

	C	TPA	R ²	Adjusted R ²
Coefficient	-228.0610	0.182524	0.771073	0.753464
Prob	0.3228	0.0000	-	-

المصدر: الملحق رقم (1) -

ومنه النموذج المقدر في الأجل الطويل هو:

$$PNP = -228.06 + 0.18 TPA + \varepsilon$$

نلاحظ أن مرونة إجمالي القروض الممنوحة TPA في الأجل الطويل جاءت مساوية لـ: ($\eta=18\%$) حيث إشارتها الموجبة تعني أنها مقبولة من الناحية الاقتصادية، كذلك لها معنوية إحصائية لأن الاحتمال الموافق معدوم ($Prob=0 < 0.05$) عند مستوى الدلالة 5 %. كما أن قيمة معامل التحديد (77.1%) تعني أن النسبة الكبيرة من تغيرات حجم القروض المتعثرة سببها تغيرات حجم القروض الممنوحة في المدى الطويل.

2-3- تعيين العلاقة بين إجمالي القروض المتعثرة والقروض الممنوحة في الأجل القصير:

أ/ نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة في المدى القصير، أو التذبذب قصير الأجل حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد (العبدلي، 2007، صفحة 26).

- ويتم تقدير العلاقة في المدى القصير بإدخال البواقي المقدرة (Def) في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطن لفترة واحدة.

- ولا يتم ذلك إلا بعد معرفة مدى سكون البواقي وإيجاد عدد التأخيرات المناسبة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): درجات تأخير واختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي

Def	ADF test statistic	Test critical : 5 % level	Prob
Constant, Linear Trend	-0.942602	-3.791172	0.9197
Constant	-1.499092	-3.119910	0.5023
None	-1.616435	-1.970978	0.0977

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9

نقوم بتقدير صيغة الانحدار المستقر لسلسلتين الزمنيةتين بواسطة المربعات الصغرى من بين الصيغ الثلاثة باعتماد إحصائية T-Student، وعند مستوى المعنوية 5 %، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): نتائج اختبار ADF لسلسلة البواقي لكل من الثابت والاتجاه العام

Def	Coefficient	t-Statistic Prob
Constant, Linear Trend	C	$0.0127 < 0.05$
	@TREND	$0.0049 < 0.05$
		لا تختلف معنويا عن الصفر
Constant	C	$0.9625 > 0.05$
		تختلف معنويا عن الصفر

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9

من خلال الجدول: درجات تأخير سلسلة البواقي أكبر من الصفر ($P=3$)، وباستخدام اختبار ADF نستنتج أن البواقي ساكنة فقط في النموذجين البسيط ونموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام، ويمكن القول أن البواقي متكاملة من الدرجة صفر.

ب/ يمكننا القيام الآن بالمرحلة الثانية لمنهج Engel and Granger في التكامل المشترك والمتمثلة في آلية تصحيح الخطأ Error Correction Mechanism.

- إن وجود التكامل المشترك يعني إضافة حد تصحيح الخطأ $Def(-1)$ ، والذي يقيس سرعة تكيف الاختلال في الأجل قصير إلى التوازن طويل الأجل، وقد أشار (Jones & Joulfaian 1991) إلى أن حد تصحيح الخطأ يمثل أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل (المصباح، 2008، صفحة 23).

- يتم صياغة نموذج تصحيح الخطأ وذلك بإضافة حد تصحيح الخطأ بفترة إبطاء واحدة مع العلم أن هذا الحد يمثل بواقي نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل (ECM)، من الشكل: $DD(PNP)_t = \alpha + \beta_1 DD(TPA)_t + \beta_2 Def_{t-1} + \varepsilon_t$ نتائج الصيغة المقدرة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

	C	TPA	Def(-1)		
Coefficient	3.089522	0.065099	-0.155766		
Prob	0.9154	0.1356	0.2057		
	R ²	Adjusted R ²	ARCH	Jarque Bera	DW
Coefficient	0.244903	0.093883	3.157431	0.448937	2.868735
Prob	-	-	0.0756	0.798941	-

- المصدر: الملحق رقم (2) -

ومنها لنموذج المقدر هو: $DD(PNP) = 3.089 + 0.065 DD(TPA) + (-0.259) Def(-1) + \varepsilon$

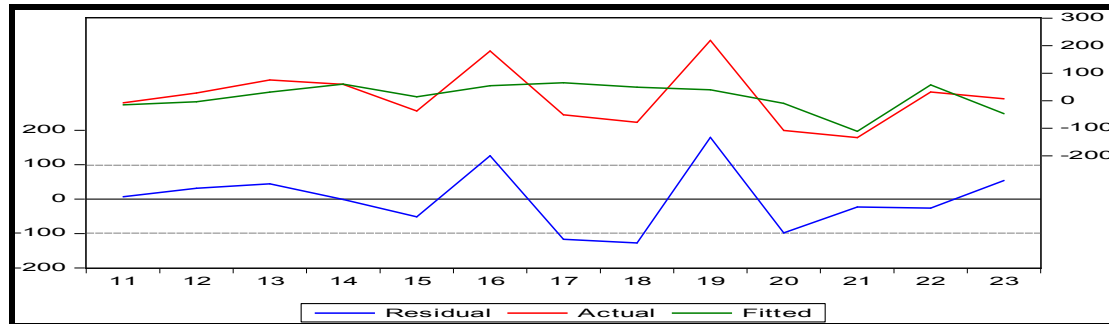
نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تدل على أنه مقبول اقتصادياً، حيث:

- أن إشارات وقيم المعاملات المقدرة للمتغيرات التفسيرية تتناسب وافتراسات النظرية الاقتصادية والإحصائية.

- دل معامل التحديد على أن اختيار القروض الممنوحة يفسر ربع القروض التي تتعثر.

- إشارة المرونة جاءت حسب توقعات النظرية الاقتصادية فإجمالي القروض المتعثرة يتأثر طردياً بحجم القروض الممنوحة ($\eta=6.5\%$).

- معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى الدلالة 5 %، وتنثبت الإشارة السالبة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج المقدر، أما قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0.155)، تعني أن إجمالي القروض المتعثرة يتعدل نحو قيمته التوازنية في لفترة زمنية (t)، بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1)، تساوي 15.5%.



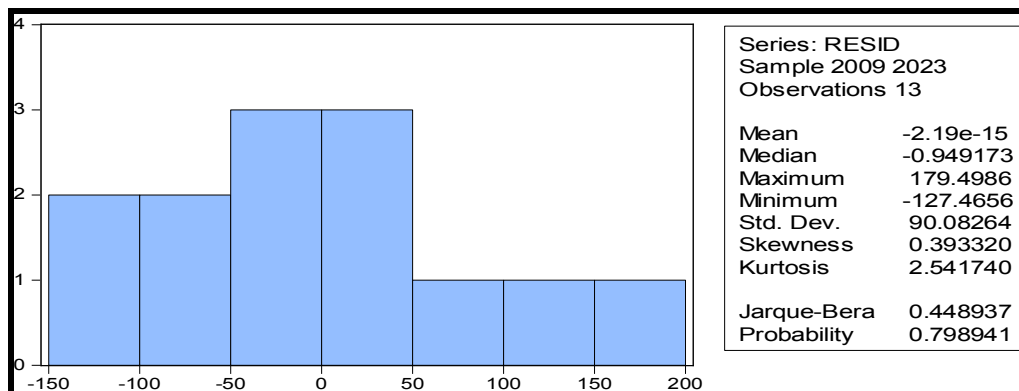
الشكل رقم (2): التمثيل البياني للسلسلة المقدرة وفقا لنموذج تصحيح الخطأ

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9

لكي يتضح لنا سلامة النموذج المقدر من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام بعض الاختبارات الإضافية:

- أظهر اختبار ARCH عدم وجود اختلاف التباين (Prob=0.0756>0.05).

- لم تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال استخدامنا لإحصائية Jarque-Bera (Prob=0.7989>0.05)، ويرجع ذلك بالأساس إلى نقص المشاهدات (15 مشاهدة) بسبب قصر مدة الدراسة.



الشكل رقم (3): معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9

- لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء لأن إحصائية (DW=2.868735) تقع في مجال القبول (p=0).

0	d1	d2	2	4-d2	4-d1	4
	p>0	عدم اليقين	P=0	عدم اليقين	p<0	
			DW=2.868			
	1.08	1.36		2.92	2.64	

الشكل رقم (4): إحصائية DW للارتباط الذاتي للأخطاء

المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى جدول DW

خاتمة:

سجلنا من خلال هذه الدراسة جهود الجزائر المبذولة في سبيل إصلاح بنوكها التجارية وذلك من خلال إصدار مجموعة كبيرة ومتنوعة من التنظيمات واللوائح بداية من قانون النقد والقرض (10/90) مروراً بالعديد من اللوائح والقوانين والتعليمات والأوامر إلى غاية النظام رقم (03/18)، بحيث كان للقوانين الاحترازية النصيب الأكبر من القوانين والتشريعات المنظمة لإدارة البنوك الجزائرية خاصة مشكلة القروض المتعثرة قصد المحافظة على سلامة وضعيتها المالية.

إن الهدف الجوهرى من وراء هذا البحث هو تحليل ودراسة أثر القوانين الإصلاحية على العلاقة الكمية والكيفية بين إجمالي القروض الممنوحة وإجمالي المتعثر منها، وذلك انطلاقاً من معرفة مسبقة بوضعية وهيكل المنظومة المصرفية الجزائرية طوال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية 2023، أما عن أهم النتائج المتوصل إليها، فيمكن عرضها على مستويين:

أولاً/ على المستوى الدراسة التطبيقية: اعتماداً على منهجية Jenkins-Box للتنبؤ، توصلنا إلى:

- بعد إختبار العلاقة بين حجمي القروض المتعثرة والقروض الممنوحة، تم فحص السلاسل الزمنية حيث كشف إختبار ديكي فولر المطور (ADFTest) عدم إستقرارية السلاسل الزمنية، وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى ثم الثانية، تبين لنا أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك (نفس درجة الفرق) مما سمح لنا بصياغة نموذج تصحيح الخطأ بطريقة Engle Granger ذات المرحلتين.

- معلمة حد تصحيح الخطأ Def_{t-1} وعند مستوى دلالة 5 % تشير إلى أن إجمالي القروض المتعثرة يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو (16%)، أي أنه عندما يتغير حجم القروض المتعثرة في المدى القصير في السنة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد (لأسباب مختلفة سواء عشوائية أو مفتعلة)، فإنه يتم تصحيح (16%) هذا الانحراف أو الاختلال في السنة (t).

- من ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح المذكورة سابقاً تعكس سرعة التعديل، والتي تعتبر بطيئة جداً حسب النموذج المدروس لأن الانحراف الحاصل يتعدل (16%) (أقل من خمسة فقط) في السنة الموالية، بينما (84%) الأخرى من هذا الاختلال يبقى دون تصحيح، من هنا يمكننا استنتاج مدى حساسية المتغيرين المقدرين: حجمي القروض الممنوحة والمتعثر

منها، في حالة انحرافات كبيرة ومفاجئة يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني، مما يرجح أن كلا المتغيرين ورغم العلاقة القوية نسبيا بينهما يتبعان متغيرات اقتصادية تؤثر على كليهما بنفس الحدة خاصة في حالة الصدمات الخارجية (مثل الأزمات المالية الدولية) أو الداخلية (مثل أزمة بنك الخليفة).

ثانيا/ على مستوى مناقشة فرضيات البحث: كما يلي:

- صحة الفرضية الأولى: بالرجوع إلى مصفوفة الارتباط ونتائج اختبار السببية لـ Granger، ثبت لدينا أن هناك علاقة موجبة وبتجاه واحد من إجمالي القروض الممنوحة إلى إجمالي القروض المتعثرة في الجزائر والعكس غير صحيح، بمعنى آخر القروض الممنوحة الإجمالية تمثل المتغير المستقل والقروض المتعثرة تمثل المتغير التابع.

- نفي الفرضية الثانية: بالرجوع إلى قيمة المرونة المقدرة في الأجلين (الممثلة هندسيا في ميلي دالتي النموذجين المقدرين)، وجدنا أن معاملات النموذجين في الأجلين: الطويل ($\eta=18\%$) والقصير ($\eta=6.5\%$)، والاختلاف بينها معتبر: ($\Delta=11.5\%$)، فزيادة حجم القروض الممنوحة ب: 1% تؤدي إلى زيادة المتعثر منها بنسبة (0.065%) في المدى القصير، لتطور هذه الزيادة تطورا معتبرا لتصل إلى النسبة (0.18%) في المدى الطويل (تضاعفت ثلاث مرات)، بفرق زيادة بين الأجلين (0.115%)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مدة الدراسة 15 سنة فقط (من 2009 إلى 2023)، مما يبرز الدور المتواضع للقوانين الإصلاحية خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يقودنا إلى نفي الفرضية المقترحة، ففي المدى الطويل لم يؤثر قانون القرض والنقد (10/90) وملحقاته من اللوائح والأوامر، وكل التدابير المتخذة لترقيتها إصلاح القطاع المصرفي الجزائري على العلاقة (غير الصحية أصلا) بين حجم الإئتمان الممنوح وحجم الإئتمان المتعثر.

مما سبق يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها أن قانون القرض والنقد (10/90) مع كل التعديلات عليه (أو المرفقة والمكملة له) للنهوض بالقطاع المصرفي والمالي، وعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن لم تعطي النتائج المرجوة، مما يفتح باب التساؤل عن مدى جدوى وجدية هذه القوانين، وعن ملائمتها للنسيج الاقتصادي المحلي، حيث أصبح الجهاز المصرفي في الجزائر يمثل أحد مكابح التنمية في بلادنا نظرا لوتيرة أعماله البطيئة التي لم تساهل خطة التنمية في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، على الرغم من انفتاح النظام المصرفي شكلا وقانونا بعد صدور قانون النقد والقرض، إلا أن الواقع غير ذلك فالبنوك العمومية الوطنية بقيت تهيمن على القطاع حيث يتجمع لديها ما يقارب 90% من الموارد وتمنح 95% من القروض.

ومن خلال النتائج أعلاه توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات لتحسين أداء القطاع البنكي بما يتوافق مع أهداف الإصلاحات البنكية السالفة الذكر:

- تنعيم دور القطاع الخاص في الجزائر لتمكينه من ممارسة دور أكبر في دعم النشاط الاقتصادي نظرا لما يتميز به من كفاءة وديناميكية تجارية مقارنة بمؤسسات القطاع العمومي.

- تحرير القطاع البنكي بالشكل الذي يحسن من أدائه المالي ويرفع من تنافسيته المحلية والخارجية.

- تحديث قواعد النظام المالي في الجزائر بما يسمح بتجديد وخلق المنتجات المالية، وتنويع مصادر التمويل (تحريك مشروع البورصة الجزائرية) بالشكل الذي يضمن تقليل مخاطر التعرض للصدمات المالية.
- اتخاذ الإجراءات المتعلقة بخصوصية البنوك العمومية، وفتح رأسمالها أمام الخواص.
- تفعيل اصلاحات جذرية ومالية مواكبة للعصر من الناحية الميدانية والعملية وليس فقط تشريعيا وشكليا.

قائمة المراجع:

- Abadi, M., & Zewani, A. (2019). Manifestations of Digital Transformation and Its Role in Activating Domestic Tourism - The Case of Algerian Telecommunications. " *Al-Ijtihad Journal for Legal and Economic Studies* , Vol. 08 (No. 03), p. p. 149.
- Abdelgaber , M. M., & Ghanam, N. M. (2022, june). The Impact of Digital Transformation on the Quality of Service in the Tourism and Hospitality Sector According to Egypt's Vision 2030. *Journal of the Faculty of Tourism and Hotels* , Part 3 (No. 11), pp. pp. 497-498.
- Bardan, A. (2018, August 13). *What is Digital Transformation and How Digital Companies Define It, and the Drivers of Digital Transformation and Technology*. Retrieved march 03, 2022, from www.egovccepts.com
- Belaïd, D., & Karkar, M. (2021). Towards Smart Tourism as a Mechanism for Sustainable Development - The Emirati Experience as a Model. *Creativity Journal* , Vol. 11 (No. 02), pp. pp. 169-170.
- Ben Rkia, H. (2021). Challenges of Transitioning to Smart Tourism in Algeria - A Theoretical Analytical Approach. *Journal of Social Sciences Development,, University of Ziane Achour Djelfa* , Vol. 14 (No. 1), pp. pp. 94-95.
- El-Charkassi, W. A., & Miltane, Z. I. (2007). Desert Tourism in the Wilaya of Oued El-Hayat. *Al-Satel Journal* , Vol. 1 (No. 2), p. 162.
- Fari, L. (2021). Analytical Study of the Determinants of Success in Digital Transformation in Companies. *Algerian Journal of Economics and Finance* , , Vol. 8, (No. 15), p. p. 38.
- Ghrissi, S., Si Tayeb , H. R., & El-Absi, A. (2020). The Reality and Importance of Digital Transformation and Automation. *Aray Journal for Economic and Administrative Studies, University Center of Aflou* , , Vol. 3 (No. 05), p. p. 103.
- Mashhour, N., & Youssef, S. (2021). The Impact of Digital Transformation on Competitiveness and Added Value in the Tourism Sector. *Union of Arab Universities Journal of Tourism and Hospitality* , Vol. 21 (No. 3), pp. pp. 238-239.
- Obaid, F. (2021). The effectiveness of digital finance in achieving financial inclusion in the Arab Republic of Egypt. *Journal of Contemporary Economic Studies, Volume 06, Issue 02*, pp. 480-496 .

Taha, S. (2021, june 7). *The Impact of Digital Transformation on the Future of Tourism in Egypt*. Retrieved from Dar Al-Hilal: <https://www.darelhilal.com/News/851891.asp>

Abel, S. (2018). A Review Of Determinants Of Financial Inclusion. *International Journal Of Economics And Financial, Issues ISSN: 2146-4138, Available At Http: Wwww.Econjournals.Com*.

Arab Monetary Fund. (2017). An introductory brochure on the concepts of financial inclusion. Secretariat of the Board of Governors of Arab Central Banks and Monetary Institutions,. *Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, United Arab Emirates. No. 77*.

Arab Tourism Organization 2018 *Analysis of the Arab Tourism and Travel Competitiveness Report*

BOURBONNAIS, R. (2003). *Econométrie*. Paris: Dunod, 5ème édition.

Egyptian Central Bank. *Financial inclusion, an introductory bulletin for those working in the financial sector*. Egyptian Central Bank.

Fund, A. M. (2017). *An introductory brochure on the concepts of financial inclusion. Secretariat of the Board of Governors of Arab Central Banks and Monetary Institutions*. Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, United Arab Emirates. No. 77. 2017.

G._bresson, & A._pirotte. (1995). *Econométrie des séries temporelles, théories et application*. Paris: Presses Universitaires de France.

Garg, S., & Agarwal, P. (2014). Financial Inclusion In India – A Review Of Initiatives And Achievements. *IOSR Journal Of Business And Management (IOSR-JBM) E-ISSN: 2278-487X, P-ISSN: 2319-7668, Volume 16, Issue 6. Ver. I (Jun. 2014), PP 52-61 Wwww.Iosrjo .*

Isabelle_Cadoret, & Catrine_Benjamin. (2004). *Econométrie appliquée*. Bruxelles: de Boeck, 1ère Édition.

ITU. (2016). ICT Facts and Figures. (*Mobile network coverage and evolving technologies, Issue*.

Jack_Rodman. (2002). *Asia's Non Performing Loans : Can the Problem Be Solved*. Tokyo: Ernest and Young.

Jamila , S., & Bouchi, Y. (2019). Digital Transformation Between Necessity and Risks. *Journal of Legal and Political Sciences , Vol. 10 (No. 2), p. p. 947*.

Johnston._J., & J._Dinardo. (1997). *Econometric Methods*. New York: Mc Graw–Hill, 4th edition.

Kerroumi, A. (2020). Banking reforms and the extent to which commercial banks respond to them. *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship, Spatial and entrepreneurial development studies laboratory, Vol.4, No.1 , p. 37*.

Lardic._S., & V._Mignon. (2002). *conométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières*. Paris: ed, economica.

Lyman, T., & Lauer, K. (2015). What is Digital Financial Inclusion and Why Does it Matter? CGAP. r.

Manyika, j., Lund, S., Singer, M., & White, O. (2016). Digital finance for all: powering inclusive growth in emerging economies. *McKinsey & Company, Issue* .

Mélard_GitCE. (1990). *Méthode de prevision à court terme*. Bruscelles: Edition Ellipses.

Mouhoub, S. (2006-2007). Diagnosis of the Reality of Tourism in Algeria and Proposals for Its Development. Faculty of Economic, Commercial, and Management Sciences,, University of Algiers.

Muhammad, H., & Ajour, B. (n.d.). The role of financial inclusion in national banks in achieving social responsibility towards customers (case study - Islamic banks operating in the Gaza Strip).

Ozili, P. K. (2018). *Impact Of Digital Finance On Financial Inclusion And Stability*, . Borsa Istanbul Review, 18-4, 329-340, 2018, Available Online At [Www.Sciencedirect.Com](http://www.sciencedirect.com).

Peter_Rose. (2002). *Commercial Bank Management*. New York: International Edition.

Shanbei , s., & Bin Lakhdar, A.-S. (2018). The importance of financial inclusion in achieving development (promoting financial inclusion in the Arab Republic of Egypt). *Journal of Research in Finance and Accounting. For Volume: / 03, Issue: (2018) 02, Page: 12* .

Shofawati, A. (2019). The Role Of Digital Finance To Strengthen Financial Inclusion And The Growth Of SME In Indonesia. *Conference Paper, 2nd ICIEBP The 2nd International Conference On Islamic Economics, Business, And Philanthropy (ICIEBP) Theme: "Sust.*

Shofawati, A. (2019). The Role of Digital Finance to Strengthen Financial Inclusion and the Growth of SME in Indonesia. *KnE Social Science*, 389-407 .

Tourism in Egypt2020

Tourism in Egypt,. (2020). Retrieved 04 06, 2023, from Article published on Wikipedia: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

worldBank. (2024). <http://donnees.banquemondiale.org>.

Yong, J. (2014). Digital Finance: Empowering the Poor via New Technologies. . *word bank*.

Ziani, K., & Harith, H. (2018). Desert Tourism Development in Algeria: A Review of Successful Arab Experiences. *Journal of Economics and Finance* , Vol. 4 (No. 2), p. p. 58.

Zins, A., & Weil, L. (2016). The Determinants Of Financial Inclusion In Africa. *Review Of Developement Finance*, 6, 46-57, Available Online At [Www. Sciendirect.Com](http://www.sciencedirect.com).

مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد العلاقة السببية وعلاقة التكامل المشترك بين النقود والأسعار في الجزائر. (أفريل، 2007). ز. أحمد الأول، p. 121/123.

الدروس: أثر الأجور على سعر الصرف الإسمي. (34،: الصفحة2018). أسماء فيحان المورقي العتيبي، نشوى مصطفى علي محمد:الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. (Vol. 08). 1990-2015المستفادة من التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة
مجلة رؤى اقتصادية

- مجلة العلوم الاقتصادية إشكالية القروض المتعثرة في العراق وسبل علاجها. (فيفري، 2016). سعيد_هادي_عفراء & ع.ع. الجبار، p. 376، 87، العدد 22: الإدارية، المجلد
- جلة مركز محددات الطلب على و اردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل لمشارك و تصحيح الخطأ. (2007). ع.ع. العبدلي، p. 8، 32: صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد
- الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. النظام المصرفي بعد الإصلاحات. (2004). س.ب. اللطيف، المركز الجامعي بشار، الجزائر. (p. 53/54)، الممارسة التسويقية
- تأثير ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة. (2022). رشيد_بوعسلة & داودي_بروك، p. 250/282، 01، العدد 09: مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة، المجلد. (2000/2019) قياسية للفترة
- دور القروض المتعثرة في تحديد القدرة الائتمانية للبنوك التجارية دراسة حالة بنك. (مارس، 2022). _ مريميت & س.س. بورديمية، p. 169، 01، العدد 08: مجلة الانسانية والاجتماعية. 1993/2018: الإسكان للتجارة والتمويل للفترة
- p. 23. مجلة البنوك ندوة الديون المتعثرة و التعامل به. (1994). أ. ه. جبارة
- مجلة العلوم السياسية والقانون، تقييم إصلاح قانون النقد والقروض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه. (فيفري، 2018). أ. خالد، p. 202، 07، العدد 02: المجلد
- جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية. (2009). و. خزندار، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي (غير منشورة) مذكرة ماجستير
- :الملتقى الوطني. وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي. (2005 جوان 06/07). ن. مسمش & م. رحمانى، جامعة جيجل. (p. 21)، (منافسة، مخاطر، تقنيات) المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة
- أثر التغيرات في سعر الصرف على التضخم المحل دراسة حالة. (170)، الصفحة 2018 جوان) صالح أويابة وعبد الرزاق خليل، مجلة دراسات العدد الاقتصادي: الجزائر، جامعة الأغواط، الأغواط. (15 المجلد Vol. 1990-2016 الجزائر
- .المعهد العربي للتمويل والاستثمار: القاهرة، مصر دارة مخاطر الائتمان المصرفي. (2000). نوفل_حسن_صبري
- بسكرة أثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مسنواه التوازني حالة الجزائر. (356)، الصفحة 2011 نوفمبر) عبد الرزاق بن الزاوي، مجلة العلوم الانسانية: الجزائر، جامعة محمد خيضر
- (n.d.). عبد الرزاق بن زاوي، مرجع سابق
- (n.d.). عبد الرزاق بن زاوي، مرجع سابق
- (n.d.). عبد الرزاق بن زاوي، مرجع سابق

(n.d.). عبد الرزاق بن زاوي، مرجع سابق

دراسة قياسية للتنبؤ بسعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري على (8-9:، الصفحة2019جانفي). عبد القادر دربالي، محمد الرملي
مخبر التنمية المحلية المستدامة-مجلة الاقتصاد والتنمية: الجزائر، جامعة المدية، المدى القصير

الدار: الإسكندرية، مصر. الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. (2007). عطية_القادر_عبد_محمد_القادر_عبد
الجامعية الإسكندرية.

دراسة قياسية: أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف في الجزائر. (192:، الصفحة2018). عبود عبد المجيد، لخضر دولي
مجلة مجاميع المعرفة. 1990-2015 خلال الفترة (VAR) باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي

الدار الجامعية، الاسكندرية: الاسكندرية، مصر. الحديث في الاقتصاد القياسي. (2005). ع. م. عطية

عماد الدين، المصباح. (2008). العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل
المشترك. الملتقى الدولي 18 حول أزمة البطالة في الدول العربية (صفحة 23). الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق/الملتقى الوطني الأول 2004 أبريل 14/15 قويدر_عياش
حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات جامعة الشلف

فاطمة الزهراء طلحوي، و محمد، مداني. (جوان، 2019). تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية.
مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد: 07، العدد: 02 .

لديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية: الجزائر تقنيات البنوك. (2015). ا. لطرش

جلة الواحات للبحوث والدراسات، 03/11 والأمر 90/10 استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض. (2012). ب. مجدوب
88/90، 16: العدد

أثر التغير في الناتج المحلي الاجمالي على سعر الصرف في السودان للفترة (40:، الصفحة2020). محاسن عثمان محمد حاج نور
مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. (16 المجلد Vol. 2010-2018)

ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر مدخل التحليل النقدي. (2000). ح. محمود

دراسة قياسية للفترة: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائر. (22:، الصفحة2020). منير خروف وآخرون
2000-2016 (Vol. 14). Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale .

الملاحق:

الملحق رقم (1): جدول تقدير النموذج في الأجل الطويل

Dependent Variable: PNP				
Method: Least Squares				
Date: 11/30/24 Time: 10:23				
Sample: 2009 2023				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TPA	0.182524	0.027584	6.617154	0.0000
C	-228.0610	221.9190	-1.027677	0.3228
R-squared	0.771073	Mean dependent var		1143.560
Adjusted R-squared	0.753464	S.D. dependent var		618.2328
S.E. of regression	306.9676	Akaike info criterion		14.41493
Sum squared resid	1224979.	Schwarz criterion		14.50933
Log likelihood	-106.1120	Hannan-Quinn criter.		14.41392
F-statistic	43.78673	Durbin-Watson stat		0.242123
Prob(F-statistic)	0.000017			

- المصدر: مخرجات برنامج EViews 9 -

الملحق رقم (2): جدول تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(D(PNP))				
Method: Least Squares				
Date: 11/30/24 Time: 10:50				
Sample (adjusted): 2011 2023				
Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(D(TPA))	0.065099	0.040100	1.623401	0.1356
DEF(-1)	-0.155766	0.115088	-1.353447	0.2057
C	3.089522	28.36068	0.108937	0.9154
R-squared	0.244903	Mean dependent var		14.38458
Adjusted R-squared	0.093883	S.D. dependent var		103.6668
S.E. of regression	98.68059	Akaike info criterion		12.22083
Sum squared resid	97378.59	Schwarz criterion		12.35120
Log likelihood	-76.43538	Hannan-Quinn criter.		12.19403
F-statistic	1.621662	Durbin-Watson stat		2.868735
Prob(F-statistic)	0.245479			

- المصدر: مخرجات برنامج EViews 9 -